Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 62: 121-150
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.17.62.6

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

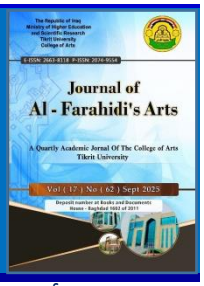

الجزم بالأصح عند ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم وفك المختوم) دراسة تأصيلية

Asserting the Most Correct Opinion According to Ibn Malik in the Book: (Sabk al-Manzoum wa Fakk al-Makhtoum) – A Foundational Study.

م.م. عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي
رئاسة الجامعة –جامعة الانبار

M.M. Essam Fouad Mohammed Al-Kubaisi
University of Anbar – University .Presidency
E-Mail:essam.f.alkubaisi@uoanbar.edu.iq

SUBMISSION التقديم	Received in Revised Form استلام النسخة النهائية	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الالكتروني
23/2/2025	18/3/2025	23/3/2025	30/9/2025

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 NO (62) September (2025) P (121-150)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسائل النحوية التي جزم بصحتها ابن مالك مصرّحا بقوله: (الأصح) في كتابه: (سبك المنظوم وفك المختوم) وقد اخترْتُ لفظة (الأصح) دون غيرها من الألفاظ التي صرّح بها ابن مالك في كتابه هذا؛ لأنّها أقوى الألفاظ التي يجزم ويحكم بها النحاة في بيان رأيهم معتمدين فيها على الاستقراء الدقيق لكلام العرب، والاحتكام إلى الشواهد القرآنية والشعرية، وكذلك الحجج التي استندوا إليها، واستعراض هذه المسائل من خلال تتبع اختلاف آراء النحويين فيها.

الكلمات المفتاحية

ابن مالك، الأصح، الجزم، سبك المنظوم، الخلاف النحوي

ABSTRACT

This research aims to study the grammatical issues that Ibn Malik asserted as correct by explicitly stating "the most correct" (al-aṣaḥ) in his book Sabk al-Manzoum wa Fakk al-Makhtoum. I have specifically chosen the term al-aṣaḥ over other expressions used by Ibn Malik in this book because it is the strongest term used by grammarians to assert and determine their opinions. This assertion is based on a thorough inductive analysis of Arabic speech, as well as reliance on Quranic and poetic evidence and the arguments supporting their views. The study also examines these issues by tracing the differences in grammarians' opinions on them

Keywords

Ibn Malik, al-aṣaḥ, assertion, Sabk al-Manzoum, grammatical disagreement

THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

المُقدِّمة

الحمد لله الحق المبين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ النحو علم من العلوم التي اعتنى بها العلماء قديمًا وحديثًا، فسعوا إلى تقعيده وتأصيله، إلَّا أنَّ هذا السعي أدَّى إلى تعدد آرائهم واختلافها في كثير من المسائل النحوية إذْ تعددت آراؤهم؛ تبعًا لاختلاف مناهجهم في الاستدلال والاستقراء، ممَّا أثرى هذا العلم وأضفى عليه طابعًا من العمق والتنوع.

وفي هذا البحث تناولت المسائل النحوية التي جزمَ بصحتها ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم وفك المختوم) مصرّحًا بقوله: (الأصح)، منبهًا في ذلك على اختلاف وتعدد آراء النحويين فيها، وقد اخترْتُ لفظة (الأصح) دون غيرها من الألفاظ التي صرّح بها ابن مالك في كتابه هذا؛ لأنَّها أقوى الألفاظ التي يجزم ويحكم بها النحاة في بيان رأيهم معتمدين فيها على الاستقراء الدقيق لكلام العرب، والاحتكام إلى الشواهد القرآنية والشعرية، وكذلك الحجج التي استندوا إليها.

ويُعَدُّ ابن مالك (ت 672هـ) من أبرز النحاة المتأخرين؛ إذْ أثرى العربية بمصنفات قيمة جمّة، أثّرتْ بالنحاة الذين جاؤوا بعده فنهلوا منها وشرحوا كتبه وذيلوا عليها بالحواشي، ولعلَّ ألفيته كافية بما حباها الشارحون من شروحات لهم، وفي هذا البحث لمْ أُعْرِّفْ بسيرته؛ استغناءً بشهرته كونه أشهر من نار على علم، واقتصارًا على ذكر المسائل التي تناولها البحث تبعًا لحجم عدد صفحاته.

وقد جاء البحث مكوّنًا من مقدمة ثم ذكر المسائل النحوية التي جزم بها ابن مالك بقوله (الأصح) تبعًا لذكره إياها في منهج وتبويب كتابه (سبك المنظوم) من حيث الترتيب، وقد وطأتُ لكل مسألة بتوطئة يسيرة ثم ذكرتُ قول ابن مالك، ثم عرضت آراء النحويين فيها، ثم أنهيت البحث بخاتمة وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، فثبت بالمصادر والمراجع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المسألة الأولى: محل ضمير الفصل

إنَّ ضمير الفصل كما يسميه البصريّون أو العماد كما يسميه الكوفيّون، هو الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر نحو:(زيدٌ هو القائمُ، وكان زيدٌ هو المسافرَ، وإنَّ محمّدًا هو الناجحُ) وفي محل إعرابه خلاف بين النحاة[1]، وقد جزم ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحة القول بأنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب وذلك بقوله: "**والحكم على محله بالإعراب خلافٌ، والأصحُّ أنْ لا يُحكمَ به**"[2]. **وهذا تفصيل المسألة:**

قال البصريّون: بأنْ لا موقع لهذا الضمير من الإعراب، ولذلك سمّوه بضمير الفصل؛ لأنَّه يفصل بين النعت والخبر[3]، فقد قال الخليل: "وَتقول: هم قومٌ كرامٌ، فَإِذا جعلت هَذه الحروف فصلًا بين حروف الترائي وحروف (كانَ)، لم تعملْ شَيئًا"[4]، وقد قال سيبويه: "واعلمْ أنَّ ما كان فصلًا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبدُ اللهِ هو الظريفَ"[5]، **واحتجوا لذلك بأنْ قالوا:** إنَّ هذا الضمير دخل لمعنى الفصل كما يدخل حرف الكاف للخطاب في (تلك وذلك وذانك ورويدك وأولئك) ولا موقع لها من الإعراب، فكذلك ضمير الفصل لا محل له من الإعراب[6]، وقد علَّ سيبويه ذلك بأنَّه لو كان له محلٌّ لجاز القول: "مررتُ بعبدِ اللهِ هو نفسه، فـ(هو) ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنَّه ليس من مواضعها عندهم"[7].

أمَّا الكوفيّون: فقد جعلوا لهذا الضمير محلًّا إعرابيًّا[8]، وسمّوه بضمير العماد[9]؛ لأنَّه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد من الكلام وبيانه[10]، أو الدعامة عند بعضهم[11]؛ لأنَّه يدعم به الكلام ويثبته ويقويه ويؤكده[12]، فالفرّاء وابن الأنباري ذكرا تسمية هذا الضمير ومحله الإعرابي في مواطن وقفا عندها، منها:

1- ففي حديث الفرّاء عن قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[13]، قال: "في (الحق) النصب والرفع، إنْ جعلت (هو) اسمًا رفعت الحق بـــــ(هو)، وإنْ جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظنّ وأخواتها كما قال الله تبارك وتعالى:﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[14] تنصب الحق؛ لأنَّ (رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل"[15]، وله أقوال أُخر تحدث بها عن تسمية هذا الضمير ومحله[16].

2- أمَّا ابن الانباري ففي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[17]، قال: "وجهان: إنْ شئت رفعت (أولئك) بما عاد من (هم) ورفعت (هم) بـــ(المفلحين) و(المفلحين) بـــ(هم)، والوجه الثاني: أن ترفع (أولئك) بـــ(المفلحين) و(المفلحين) بـــ(أولئك) وتجعل (هم) عمادًا للألف واللام"[18].

ثمَّ اختلفَ الكوفيّون في محلِّ إعراب هذا الضمير على رأيين[19]:

الأول: ذهب الكسائي إلى أنَّ محله محل الاسم الذي بعده، والثاني: ذهب الفرّاء إلى أنَّ محله محل الاسم الذي قبله، فإن قلتَ: (زيدٌ هو المنطلقُ) فـــ(هو) في محل رفع على الرأيين؛ لأنَّ الاسم الذي قبل الضمير (زيد) مرفوع، والاسم الذي بعده (المنطلق) كذلك مرفوع، وإنْ قلتَ: (كان زيدٌ هو المنطلقَ) فالضمير(هو): منصوب على رأي الكسائي؛ لأنَّ الاسم الذي بعده

منصوب، وعلى رأي الفرّاء مرفوع؛ لأنَّ الاسم الذي قبله مرفوع، وإنْ قلتَ: (ظننتُ زيدًا هو المنطلقَ) فـــ(هو) محله النصب على الرأيين؛ لأنَّ الاسم الذي قبله والذي بعده منصوب[20].

أمّا لغة بني تميم[21]: فقد جعلوا محلَّ هذا الضمير مبتدأً وما بعده خبرًا مرفوعًا له، فقد ذكر رأيهم الخليل فقال: "فأمَّا تميم فترفع هذا كله ويجعلون المضمر مبتدأ وما بعده خبره"[22]، ولعلَّ سيبويه عند حديثه عن هذا الضمير قصد رأيهم في قوله: "وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه"[23]، واسْتُدِلَّ لهم بقراءة عبد الله بن مسعود[24]: "**كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ**" برفع (الظالمين) خبرًا للضمير (هم) في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[25]، وبقراءة من قرأ[26]: "**كنتَ أنتَ الرقيبُ**" برفع (الرقيب) خبرًا للضمير (أنت) في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[27]، وبقراءة من قرأ[28]: (أنا أقلُّ) برفع (أقل) خبرًا للضمير (أنا) في قوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾[29]، وبقراءة الأعمش وزيد بن علي[30]: "**هُوَ الحقُّ**" برفع (الحق) خبرًا للضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[31]، وبقراءة أبي السَّمَّال وابن السَّمَيْفَع[32]: "**هو خيرٌ**" برفع (خير) خبرًا للضمير (هو) في قوله تعالى:﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[33]، وبقول الشاعر قيس بن ذريح:

"**تَبْكي على لَيْلى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عليْها بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ**"[34]

حيث رفع قوله: (أقدرُ) على أنّه خبرًا للضمير (أنت)، وبقول الشاعر:

"**إني إذا ما كان أمر منكر وازدحم الورد وضاق المصدر**

وجدتني أنا الربيسُ الأكبرُ"[35]

حيث رفع قوله: (الربيس) على أنّه خبرًا للضمير (أنا) و(الأكبر) صفة له.

وأغلب العلماء المتأخرين ساروا على مذهب البصريين في هذه المسألة، منهم: أبو البقاء العكبري[36]، والخوارزمي[37]، والمرادي[38]، وابن هشام[39]، وغيرهم[40].

أمّا رأي ابن مالك: فقد تابع البصريين أيضًا وجزمَ بصحة رأيهم ولمْ يجعل لهذا الضمير محلًّا إعرابيًّا من خلال نصه المتقدّم، ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن مالك قد صرّح بصحة ذلك أيضًا في كتابه: (التسهيل)[41] ولم يصرّح بذلك في بقية كتبه.

المسألة الثانية: جواز دخول الفاء على خبر (إنَّ)

جزمَ ابن مالك بصحة جواز دخول حرف الفاء على خبر (إنَّ)، إذ صرّح بذلك في حديثه عنها فقال: "**إنْ كانَ المبتدأ موصولًا عامًا ... جاز دخول الفاء على الخبر؛ تنبيهًا على**

استحقاق ما بعدها بما قبلها، ويزيلها نواسخ الابتداء إلَّا (إنَّ) على الأصح"[42]**، وهذا تفصيل المسألة:**

أجاز النحاة دخول حرف الفاء على خبر (إنَّ)؛ لورود شواهد على مجيئها في خبرها[43] كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾[44]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[45].

وإنَّما جازَ ذلك لـــــ(إنَّ) من بين سائر أخواتها؛ لأنَّها لا تغيّر معنى الابتداء والخبر، ولذلك يجوز العطف عليها بالرفع بدليل قولهم: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، كما إنَّ العرب تعامل (إنَّ زيدًا قائمٌ) معاملة (زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّهما بمعنى واحد وليس كذلك لبقية النواسخ، وكذلك عاملوا: (إنَّ الذي يأتيك فله درهمٌ) معاملة (الذي يأتيك فله ردهمٌ)[46].

ونَقلَ الزمخشري أنْ ثمة خلاف بين سيبويه والأخفش الأوسط في جواز دخولها[47]، ورُوِيَ عن سيبويه أنَّه يمنع دخولها على خبر (إنّ) وأنَّ الأخفش يجوّز ذلك[48]، ورُوِيَ العكس من ذلك على أنّ الذي منع هو الأخفش وأنَّ الفاء زائدةً عنده[49].

وحقيقة الأمر غير ذلك، فسيبويه لم يمنع ذلك، ففي حديثه عن جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ استشهد بآيتين من القرآن الكريم على جواز ذلك إذْ قال: "وقال تعالى جدُّه:﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾[50]، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾[51]"[52].

أمَّا الأخفش فلم يمنع ذلك أيضًا، فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[53] قال: "فقد يجوز أنْ يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأنَّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز أنْ يكون خبره بالفاء نحو: قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[54] ثم قال:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾[55]"[56].

وهذا ما تنبّه إليه ابن مالك في كتابه: (شرح الكافية الشافية) رادًا ما رُوِيَ عن الأخفش بالمنع فقد قال: "ورُوِيَ عن الأخفش أنَّه منع من دخول الفاء بعد (إنَّ)، وهذا عجيب... وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد وقد ظفرت له في كتابه: (معاني القرآن) بأنَّه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنَّ)"[57]. والأخفش إنمَّا تطرّق لزيادة الفاء عند مجيئها قبل (أنَّ) المفتوحة، فعند كلامه عن قوله تعالى:﴿أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ﴾[58]،

وقوله: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[59] قال: "فيشبه أنْ تكون الفاء زائدة كزيادة (ما) ويكون الذي بعد الفاء بدلًا من (أنَّ) التي قبلها، وأجوده أنْ تكسر (إنَّ) وأنْ تجعل الفاء جواب المجازاة"[60].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن مالك قد صرّح بصحة ذلك أيضًا في كتابه: (التسهيل)[61] ولم يصرّح بذلك في بقية كتبه.

ويرى الباحث أنَّ ما نُسِبَ إلى سيبويه والأخفش الأوسط غير دقيق، فقد استدلَّ كلاهما بشواهد قرآنية تُثبت عكس ما نُسِبَ إليهما، ممَّا يدلُّ على أنَّ دخول الفاء على خبر (إنَّ) جائز سائغ في الاستعمال.

المسألة الثالثة: اشتقاق الفعل من المصدر

اختلفت مذاهب النحويين في مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، وأيهما مشتق من الآخر، فكانت مذاهبهم ثلاثة[62]، وجزمَ ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحة القول على أنَّ الفعل مشتق من المصدر إذْ قال: "**المصدر: اسم ما يدلُّ عليه الفعل من المعنى الواقع في الزمان، ويسمّى الفعل والحدث والحدثان، ومنه اشتقاق الفعل على الأصح**"[63]. **وهذا تفصيل المسألة:**

المذهب الأول: قال البصريّون: إنَّ الفعل مشتق من المصدر، والمصدر أصل، والفعل فرع منه[64]، وقد بيّن ذلك سيبويه بقوله: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء"[65]، فسيبويه في نصه هذا يسمي المصادر بالأحداث إذْ فسرها بقوله: "والأحداث نحو: الضَّرب والحمد والقتل"[66]، **واحتجّوا لذلك بأنْ قالوا**[67]:

1-إنَّ الفعل فرع من المصدر؛ لأنَّه يدلُّ على حدث وزمان، والمصدر يدلُّ على نفسه فقط، فلمّا كانت دلالة الفعل أحدها المصدر (الحدث) دلَّ على أنَّ المصدر هو الأصل.

2-إنَّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى الفعل، بخلاف الفعل فهو لا يستغني عن الاسم، فلما كان افتقار الفعل إلى الاسم دلَّ على أنَّه فرع منه.

3-إنَّ زمان المصدر مطلق والفعل مقيد بـــــــ(ماض، مضارع، أمر) والمطلق أصلٌ للمقيد.

4-إنَّ دلالة الفعل تدلُّ على ما تدلُّ عليه دلالة المصدر، بخلاف دلالة المصدر فإنَّها لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه دلالة الفعل، كـــ (ضربَ) يدل على (الضرب) فدلَّ ذلك على أنَّ المصدر أصل.

5-لو كانَ المصدر مشتقًّا من الفعل لوجب أنْ يجري على طرق في القياس ولم يختلف كما لم يختلفا اسما الفاعل والمفعول، فلمَّا اختلف المصدر اختلاف أسماء الأجناس كالماء والرجل والثوب دلَّ على أنَّه غير مشتق من الفعل.

6-إنَّ المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لوجب حذف الهمزة منه في نحو: أكرمَ إكرامًا كما حذفت في اسمي الفاعل والمفعول (مُكْرِم) و(مُكْرَم) لمَّا كانا مشتقين منه، فلمَّا كان ذلك دلَّ على أنَّ المصدر ليس مشتق منه.

7-إنَّ المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أنْ يكون لكل مصدر فعل، فهناك مصادر لا أفعال لها في كلام العرب وهي كثيرة كالعبودية والنبوة والرجولية وغيرها.

8-إنَّ لفظ وأحرف المصدر موجودة في مختلف أزمنة الفعل كيفما صُرِّفَ، فدلَّ على أنَّه الأصل حاله حال الفضة التي هي أصل لما يصاغ منها كالكوز والخاتم والابريق وغيرها فمعناها باقٍ، والمصدر كذلك.

المذهب الثاني: قال الكوفيّون: إنَّ المصدر مشتق من الفعل وهو فرع عليه[68]، فالفرّاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[69] ذكر ذلك إذْ قال: "وحّد الجسد ولم يجمعه وهو عربي؛ لأنَّ الجسد كقولك: شيئًا مجسدًا؛ لأنَّه مأخوذ من فعل"[70]، وذكر ذلك أيضًا في موطن آخر عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[71] فقال: "النَّضرة اسم مؤنث مأخوذ من فعل"[72]، وقد نسب الزجَّاجي قولًا صريحًا للفرّاء وللكوفيين جميعًا بأنَّهم قالوا: "المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده"[73]، **واحتجّوا لذلك بأنْ قالوا**[74]:

1- إنَّ الفعل أصل للمصدر؛ لأنَّه يعتلُّ لاعتلاله ويصح لصحته كقولك: قام خالدٌ قيامًا، فتعلُّ المصدر (القيام) لاعتلال الفعل (قام)، وكقولك: عور الرجل عورًا فيصح المصدر (العور) لصحة الفعل (عور).

2- إنَّ المصدر يأتي تأكيدًا لفعله كقولك: خرجَ زيدٌ خروجًا، فالتوكيد تابع للمؤكد الذي هو سابق له، فدلَّ ذلك على أنَّ المصدر تابع للفعل الذي اشتقَّ منه.

3- إنَّ الفعل يكون عاملًا في المصدر، ورتبة العامل مقدمة على المعمول.

المذهب الثالث: ذهب ابن طلحة إلى القول: بأصالة كلٍّ من المصدر والفعل، وكلٌّ قائم بنفسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر[75]، **واحتجّ لذلك بأنْ قال:** ثمة مصادر ليست لها أفعال كـــ(الأمومة)، وثمة أفعال ليست لها مصادر كـــ(عسى وبئس)، فلو كان أحدهما أصلًا للآخر لوجب وجود الفرع على وجود الأصل ولقد وجد أحدهما دون الآخر[76].

وأغلب النحاة المتقدمين والمتأخرين ساروا على مذهب البصريين في هذه المسألة، منهم: ابن الوراق[77]، وابن بابشاذ[78]، وابن الخشاب[79]،وأبو البقاء العكبري[80]، وغيرهم[81].

أمّا رأي ابن مالك: فقد تابع البصريين أيضًا في رأيهم وذلك من خلال نصه المتقدّم، وما صرّح به أيضًا في كتبه: (شرح الكافية الشافية)[82] و(شرح التسهيل)[83] و(شرح عمدة الحافظ)[84].

المسألة الرابعة: عامل نصب المفعول معه

اختلفت آراء النحويين في عامل نصب المفعول معه نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، على خمسة آراء[85]، وقد جزم ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحته القول على أنَّ عامل النصب هو الفعل لتقويته بالواو إذْ قال: **"المفعول معه: هو المصحوب فضلةً لمعمول فعلٍ أو معناه بعد الواو التي بمعنى (مع)، وهو منصوبٌ بعامل مصحوبهِ لتقويته بالواو على الأصح"**[86]. **وهذا تفصيل المسألة:**

الرأي الأول: جمهور البصريين –ماعدا الأخفش والزجاج–[87] **ذهبوا إلى القول:** بأنَّ عامل نصب المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسّط الواو، وذلك نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وإنَّ هذه الواو لا تغيّر المعنى[88]، قال سيبويه وهو يُمَثِّلُ للمفعول معه: "ما صنعتَ وأباك، ولو تُركتِ النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركتِ الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيَّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها"[89]، **واحتجوا بأنَّه منصوب بالفعل الذي قبله فقالوا:** إنَّ هذا الفعل وإنْ كان لازمًا إلَّا أنَّه تقوّى بالواو فتعدّى كما يتعدّى الفعل اللازم بالهمزة والتضعيف وحرف الجر، وهذه الواو حالها حال (إلَّا) في باب الاستثناء التي نُصِبَ الاسم بعدها بتقويتها للفعل الذي قبلها، وهذه الواو لا تعمل؛ لأنَّها حرف عطف في الأصل[90].

الرأي الثاني: الكوفيّون: فقد نَقَلَ عنهم أبو البركات الأنباري[91]، وأبو البقاء العكبري[92]، وابن الخبّاز[93]، وغيرهم[94] أنَّهم ذهبوا إلى القول: بأنَّ المفعول معه منصوب بالمخالفة، نحو قولهم: "جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةَ"، **واحتجوا لهم بأنَّهم قالوا منصوب بالمخالفة:** إنَّه لا يحسن تكرار الفعل، فإذا قلت: استوى الماءُ والخشبةَ، لا يحسن تكرار الفعل (استوى) فيقال: استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ؛ لأنَّ الخشبةَ لمْ تكنْ معوجّة فتستوي، فخالف الأول الثاني فانتصب، كما أنَّ الفعلين (جاءَ واستوى) فعلان لازمان لا ينصبان هذا النوع من الأسماء[95].

وحقيقة الأمر ليست كذلك عند الكوفيين؛ إذْ إنَّ المفعول معه منصوب عندهم بفعل مضمر أو بالنداء، فالفرّاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[96] بيّن ذلك إذْ قال: "نصب الطير على جهتين: على نية النداء المجدد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دُعيت

به الجبال، وإنْ شئت أوقعت عليه فعلًا: وسخرنا له الطَّيْرَ، فتكون النية على سخرنا"[97]، وله قولان آخران في هذا الشأن[98]، وما قال به الفرّاء قال به ابن الانباري أيضًا[99]، **واحتجوا لذلك بأنْ قالا:** إنَّ الناصب هنا حُذِفَ؛ لدلالة المعنى عليه[100].

الرأي الثالث: الأخفش الأوسط: فقد نقل عنه أبو البركات الأنباري[101]، وأبو البقاء العكبري[102]، أنَّه ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب انتصاب الظروف؛ لأنَّه ناب عن (مع) نحو: جئتُ معَه، **واحتجَّ له بأنَّه قال:** أصل: سرتُ والنيلَ، سرتُ معَ النيلِ، فلمَّا حُذِفَتْ (مع) جيء بالواو لتقوم مقامها والواو مهيئة لانتصاب هذا الاسم[103].

الرأي الرابع: الزجّاج: فقد نَقَلَ عنه السيرافي[104]، وأبو البركات الأنباري[105]، وأبو البقاء العكبري[106]، وغيرهم[107] أنَّه ذهب إلى القول: بأنَّه منصوب بفعل مضمر مقدّر، فجملة: "استوى الماءُ والخشبةَ" التقدير عنده: ولابَسَ الخشبَةَ، **واحتجّ له بأنَّه قال:** إنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[108].

وحقيقة الأمر ليست كذلك عند الزجاج؛ إذْ إنَّ المفعول معه منصوب عنده إمَّا بالفعل الذي قبله بتوسّط الواو أو بفعل مضمر مقدّر أو بالنداء، فالزجاج في حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[109] بيّن رأيه في ذلك إذْ قال: "والنصْبُ من ثلاث جهات: أنْ يكون عطفًا ... ويجوز أن يكون نصبًا على النداء، المعنى: يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطيْرَ، كأنَّه قال: دعونا الجبال والطير، فالطير معطوف على موضع الجبال في الأصل... ويجوز أن يكون (والطيْرَ) نصب على معنى: (مع) كما تقول: قمتُ وزيداً، أي: قمتُ مع زيدٍ، فالمعنى: أَوِّبِي مَعَه ومع الطير"[110]، وله قولان آخران في هذا الشأن[111].

وممَّا سبق تبيّن أنَّ الزجاج قد وافقَ أصحابه البصريين في وجه، ووافق الكوفيين أيضا في الوجهين الآخرين.

الرأي الخامس: عبد القاهر الجرجاني: فقد نَقَلَ عنه ابن مالك[112]، وابن الناظم[113]، وأبو حيان[114]، وغيرهم[115] أنَّه ذهب إلى القول: إنَّ ناصب المفعول معه هو الواو نفسها.

وحقيقة الأمر ليست كذلك أيضًا عند الجرجاني؛ إذْ الناصب عنده هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، قال الجرجاني موضحًا ذلك: "اعْلَمْ أنَّك إذا قلتَ: ما صنعْتَ وزيدًا، فإنَّ زيدًا ينتصب بالفعل الذي هو (صنعت) بوساطة الواو"[116]، وله قول آخر في هذا الشأن[117].

ولعلَّ الذي نقل رأيه فهم من كلامه في كتابه: (الجمل) الذي قال فيه وهو يتحدث عن العوامل من الحروف: "الضرب الثاني ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأولى: الواو بمعنى (مع) نحو قولك: استوى الماءُ والخشبةَ ... ولا تنصبُ الواو بمعنى (مع) إلَّا وقبلها فعل"[118].

وأغلب النحاة المتقدمين والمتأخرين تابعوا على مذهب جمهور البصريين في هذه المسألة، منهم: ابن بابشاذ[119]، والزمخشري[120]، وابن الخشاب[121]، والسهيلي[122]، وغيرهم[123].

أمَّا رأي ابن مالك: فقد تابع جمهور البصريين أيضًا في هذه المسألة، إذْ صرّح بذلك في نصه المتقدّم وكذلك ما صرّح به في كتبه: (التسهيل)[124] و(شرح التسهيل)[125] و(الألفية)[126] و(شرح عمدة الحافظ)[127].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الراجح ويكفيهم حجةً ما ذكره سيبويه في هذه المسألة وما ساقه من شواهد تدلل على صحة مذهبهم، لذلك جزم ابن مالك بصحة هذا الرأي وحكم عليه (بالأصح).

المسألة الخامسة: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

الأصل في الحال أنْ تتأخر عن صاحبها كما يتأخر الخبر عن المبتدأ، ويجوز تقديم الحال على صاحبها كما يجوز تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكان صاحبها مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا، وقد اختلفَ النحويّون في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كان مجرورًا بحرف جر نحو: (مررتُ قائمةً بهندٍ) وذهبوا في ذلك على ثلاثة مذاهب: مذهب جمهور البصريين وهو عدم الجواز، ومذهب الكوفيين جواز التقديم إنْ لمْ يكنْ صاحبها اسمًا ظاهرًا، ومذهب طائفة من النحاة أجازوا تقديمها على صاحبها وإنْ كان اسمًا ظاهرًا[128]، أمَّا ابن مالك فقد وافق جمهور البصريين وجزم بصحته في كتابه: (سبك المنظوم) لقوله: **"والأصح منع تقديمه على صاحبه المجرور بحرف"**[129]. **وهذا تفصيل المسألة:**

المذهب الأول: جمهور البصريين: ذهب أكثرهم إلى القول بعدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا يجوز عندهم: مررتُ قائمًا بزيدٍ، وأنتَ تَجعلُ القيام لزيد، سواء أكانَ الصاحب ظاهرًا أم مضمرًا[130]، قال سيبويه متحدثًا عن عدم جواز ذلك: "ومِنْ ثَمَّ صار (مررتُ قائمًا برجلٍ) لا يجوز"[131]، وكذا قال المبرد أيضًا بعدم الجواز: "وتقول: (مررتُ راكبًا بزيدٍ) إذا كانَ راكبًا لكَ، فإنْ أردتَ أنْ يكونَ لزيدٍ لمْ يجز"[132]، وممن تبعهم من النحاة المتأخرين أبو البقاء العكبري[133]، وأبو الفداء[134]، وابن هشام[135]، **واحتجُّوا لصحة مذهبهم بأمور منها**[136]:

1- إنَّ العامل في صاحب الحال هو حرف الجر وليس الفعل؛ لأنَّ الفعل لم يصل إليه إلَّا به.

2- إنَّ الحال تابعة للاسم فلا يجوز تقديمها على صاحبها، وإنْ كان الفعل فيها عاملًا.

3- إنَّ تقديم الحال هنا فصلَ بين صاحبها وبين الفعل والحرف، فالحرف هنا بمنزلة الجزء الواحد من الفعل؛ لأنَّ حرف الجر متعلّق بالفعل وهو بمنزلة الجزء من الفعل لا بمنزلة الجزء من المفعول.

4- لم يسمع تقديم ذلك في كلام العرب، ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب؛ لأنَّ الحال في المعنى معمولة للعامل الذي عمل في صاحبها، والعامل الذي عمل في صاحبها هو الفعل وحرف الجر معًا، إلَّا أنَّ حرف الجر عامل لفظي والفعل عامل معنوي، فليزم أن يكون العاملان عاملين في الحال من حيث اللفظي والمعنى.

المذهب الثاني: الكوفيّون: نُقِلَ عنهم أنَّهم أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف إنْ لم يكن صاحب الحال اسمًا ظاهرًا واحدًا وما عداه جاز نحو: مررتُ قائمةً بكِ، ونحو: مررتُ تضحكُ بهندٍ، ونحو: مررتُ قائمين بزيدٍ وعمروٍ[137].

المذهب الثالث: ابن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان: نُقِلَ عنهم أنَّهم أجاوزا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف وإنْ كانَ اسمًا ظاهرًا[138]، واستُدِلَّ لهم بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[139]، حيث جعلوا (كافةً) حالًا من الناس، وقد تقدّمتْ على صاحبها المجرور باللام، إذْ الأصل قبل التقديم: للناس كافة، و(كافة) لا تستعمل إلّا حالًا[140]، وبقول الشاعر:

"تسلّيت طُرًّا عنكم بعدَ بينكم بذِكْراكُم حتّى كأنكمُ عندي"[141].

حيث قدّم الحال وهو قوله: (طُرًّا) على صاحبها المجرور وهو قوله: (عنكم)، والأصل: تسليت عنكم طرًا[142]، وبقول حِبال بن طُلَيْحة بن خُويلد الأسدي:

"فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ"[143].

حيث قدّم الحال وهو قوله: (فِرْغًا) على صاحبها المجرور وهو قوله: (بقتل حبالِ)، والأصل: فلن يذهبوا بقتلِ حبالٍ فرغًا[144]، وبقول عروة بن حزام:

"لَئِنْ كان بَرْدُ الماء هَيْمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ"[145].

إذْ قدّم الحالين وهما في قوله: (هَيْمانَ صاديًا) على صاحبهما المجرور وهو قوله: (إليَّ)، والأصل: حبيبًا إليّ هيمان صاديا[146]، وبقول المُعَلّوطُ الرّبعي السَّعْدِيُّ:

"إِذَا المَرْءُ أَعْيتهُ المُرُوْءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيْدُ"[147].

حيث قدّم الحال وهو قوله: (كهلًا) على صاحبها المجرور وهو قوله: (عليه)، والأصل: عليه كهلًا شديد[148].

أمَّا ابن مالك فقد اختلفَ القول عنده في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز: فقد صرّح في كتبه: (شرح الكافية الشافية)[149] و(شرح التسهيل)[150] و(الألفية)[151] و(شرح عمدة الحافظ)[152] بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وردَّ على حجج المانعين وساق أدلة جواز التقديم.

القول الثاني: التضعيف: فقد صرّح بتضعيف تقديمها في كتابه: (التسهيل)[153]، وتبعه في هذا الرأي ابن عقيل؛ لقلة السماع[154].

القول الثالث: المنع: فقد حكم بمنع تقديمها كما صرّح بذلك في نصه المتقدّم في بداية المسألة.

والذي تطمئنُّ إليه النفسُ مذهب المجيزين؛ وذلك لورود شواهد قرآنية وأبيات شعرية تعضد مذهبهم مع صحة المعنى.

المسألة السادسة: اتصال (ما) بـــ(نِعْمَ وبِئْسَ)

اختلف النحاة في محلِّ مجيء (ما) بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) وفي تسمية مصطلحها نحو: نِعْمَّا زيدٌ، على أربعة آراء[155]، وقد جزم ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحة جعل (ما) تمييزًا مفسرًا للفاعل المضمر إذا اتصلت بـــــ(نِعْمَ وبِئْسَ)، فقد صرّح بذلك أثناء حديثه عن اتصالها بهما فقال: **"اتِّصالُ التاءِ بـــ(نِعْمَ وبِئْسَ) غيرُ لازمٍ وإنْ كانَ الفاعلُ حقيقيَّ التأنيثِ، وإنْ اتَّصلتْ (ما) بهما، فهي على الأصحِّ تمييزٌ مُفسِّرٌ للفاعل المضمر"**[156]. **وهذا تفصيل المسألة:**

الرأي الأول: إنَّ (ما) هنا معرفة تامّة، وهي الفاعل، فالتقدير عندهم في نحو: نِعْمَّا زيدٌ، أي: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وهذا رأي سيبويه[157]، والكسائي[158]، والمبرّد[159]، ، والسيرافي[160]، وتبعهم ابن خروف[161]، وابن هشام[162]، وابن فرحون[163].

الرأي الثاني: إنَّ (ما) هنا مركبة، فهي كالشيء الواحد من الكلمة مثل (حبَّذا)، وهي لا محل لها من الإعراب وبعدها هو الفاعل المرفوع، وهذا أحد رأيي الفرّاء[164]، وابن السرّاج[165].

الرأي الثالث: إنَّ (ما) هنا زائدة، كأنها ليست موجودة، فهي غير عاملة، ويكون ما بعدها كما كان بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، نحو: نِعْمَّا رجلين أنتما[166]، وهذا رأي الفرّاء الثاني[167].

الرأي الرابع: إنَّ (ما) هنا نكرة غير موصوفة، وهي في محل نصب تمييز مفسر للفاعل المضمر، فالتقدير عندهم في نحو: نِعْمَّا زيدٌ، أي: نِعْمَ رجلًا زيدٌ[168]، وهذا رأي الأخفش[169]، والزجّاج[170]، والنحّاس[171]، وأبي علي الفارسي[172]، والزمخشري[173]، وتبعهم الجزولي[174]، وأبو البقاء العكبري[175]، وغيرهما[176].

أمَّا رأي ابن مالك في هذه المسألة فقد اختلف القول عنده على قولين:

القول الأول: إنَّ (ما) هنا معرفة تامة وهي الفاعل، وهذا القول صرّح به في كتبه: (التسهيل)[177] و(شرح التسهيل)[178] و(شرح عمدة الحافظ)[179]، وبهذا القول فإنَّه يتابع رأي سيبويه ومن تبعه في هذه المسألة.

القول الثاني: إنَّ (ما) هنا نكرة غير موصوفة في محل نصب تمييز مفسر للفاعل المضمر، وهذا القول صرّح به في كتبه: (شرح الكافية الشافية)[180] و(الألفية)[181]، وكذلك ما صرّح به هنا في نصه المتقدّم، وهو بهذا القول يتابع رأي الأخفش ومن تبعه في هذه المسألة.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الأخفش الأوسط ومن وافقه من النحاة هو الراجح على بقية الآراء؛ لصحة التقدير وقوة المعنى الذي جاء به، قال النحاس: "أبينُ هذه الأقوال قول الأخفش"[182].

المسألة السابعة: (إمَّا) المكررة المسبوقة بواو

اختلف النحاة في عَدِّ (إمَّا) المكررة المسبوقة بالواو حرف عطف نحو: جالس إمَّا زيدًا وإمَّا سعدًا، على رأيين: الأول: إنَّ (إمَّا) هي العاطفة، والثاني: أنَّها ليست عاطفة[183]، وقد جزم ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحة عدم عدِّ (إمَّا) المكررة المسبوقة بالواو عاطفةً، ففي ذكره لحروف العطف قال فيها: **"و(إمَّا) المكررة جائية على الأصح؛ لمعناها من الشكِّ أو التخيير أو الإبهام أو الإباحة أو التنويع لا العطف؛ إذ الواو قبلها"**[184]. **وهذا تفصيل المسألة:**

الرأي الأول: إنَّ (إمَّا) هي العاطفة وليست الواو، وإليه ذهب ابن بابشاذ[185]، والصيمري[186]، وغيرهما[187]، ونُقِلَ أنَّ هذا ظاهر مذهب سيبويه[188]، وأنَّ هذا مذهب أكثر النحويين[189].

واستدلوا بأنَّها عاطفة بما يأتي[190]:

1- إنَّ الواو لو كانت هي العاطفة لتناقض الكلام؛ لأنَّ الواو معناها الاشراك والجمع بين الشيئين، ومعنى (إمَّا) أحد الشيئين، فمحال أنْ يجيء المعنى بين الجمع والتفريق في آنٍ واحد.

2- إنَّ مجيء الواو قبل (إمَّا) كان الغرض منها؛ لتبيّن إنَّ (إمَّا) الثانية هي الأولى؛ لأنَّها لا تستعمل في العطف إلَّا أنْ تكون مكررة.

الرأي الثاني: إنَّ (إمَّا) ليست عاطفة؛ لأنَّ العاطف هو الواو التي قبلها وليست هي، وتَّم ذكرها مع حروف العطف؛ لمصاحبتها الواو[191]، وإليه ذهب يونس بن حبيب[192]، وابن كيسان[193]، والزجاج[194]، وابن السرّاج[195]، وأبو علي الفارسي[196]، والرماني[197]، وغيرهم[198].

واستدلوا بأنَّها ليست عاطفةً بجملة أمور منها[199]:

1- إنَّ الواو حرف عطف وإنْ كانت هي كذلك فلا يمكن اجتماع حرفين لمعنى واحد، أي: دخول عاطف على عاطف، إذْ هي لا تنفكُّ عن الواو لزومًا.

2- إنَّ مجيئها هنا بعد الواو التي سبقتها شبيهة بمجيء الواو قبل (لا) كنحو: (لا زيدٌ ولا سعدٌ في الدار)، فـــ(لا) هنا ليست عاطفة باتفاق النحاة، لذلك فلتكن (إمَّا) مثلها أيضًا، قياسًا للنظير بالنظير.

3- إنَّ (لا) كانت عاطفةً قبل مجيء الواو قبلها في نحو: (لا زيدٌ لا سعدٌ في الدار)، فعند مجيء الواو قبلها حكم عليها بالإجماع بعدم عاطفيتها؛ لأنَّ الواو هي العاطفة وليست هي، ومن باب أولى وأحقّ أنْ يحكم بعدم عاطفية (إمَّا) المسبوقة بالواو.

أمَّا رأي ابن مالك في هذه المسألة: فقد وافق أصحاب الرأي الثاني القائلين: بأنَّ (إمَّا) ليست عاطفة، وذلك بقوله في نصه المتقدّم الذي صرّح به وما صرّح به أيضًا في كتبه: (التسهيل)[200] و(شرح التسهيل)[201] و(شرح عمدة الحافظ)[202] و(شرح الكافية الشافية)[203].

والراجح عندي ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّها جاءت لتؤدي معنى الشك أو التخيير أو الإبهام أو الإباحة، وأنَّها ليس عاطفةً، وهو ما قال به جمهور العلماء مستدلين بأدلة لا يدخلها الضعف أو التأويل.

المسألة الثامنة: الإعراب أو البناء في اسم (لا) النافية للجنس

اختلفت مذاهب النحويين بين الإعراب والبناء في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا نكرةً نحو: لا رجلَ في الدار، فمنهم من ذهب إلى أنَّه مبنيٌّ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه معربٌ[204]، وجزمَ ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بأنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد النكرة مبنيٌّ وليس مُعربًا، إذ قال: **"(لا) النافية للجنس مجردة أو مقترنة بهمزة استفهام أو عرض أو تمنٍّ تنصب الاسم المجرد، وهو نكرة تحقيقًا أو تشبيهًا، عامل فيما بعده بإضافة أو غيرها، فإنْ لم يعمل بُنِيَ على الأصح؛ لتضمنه معنى حرف الاستغراق"**[205]. **وهذا تفصيل المسألة:**

الأول: مذهب البصريين[206] **-ما عدا الزجّاج والسيرافي**[207]**-:** ذهبوا إلى أنَّ اسم (لا) النافية للجنس إنْ كان مفردًا نكرةً فهو مبنيٌّ وليس معربًا وهو في محل نصب اسمها، فالحركة في اسمها هي حركة بناء لا إعراب، وبُنيَ معها كبناء (خمسةَ عشرَ)، **واحتجوا لبنائه بأنْ قالوا**[208]**:**

1- إنَّ (لا) مركبة مع الاسم المفرد، والتركيب يوجب البناء كبناء (خمسة عشر)؛ لأنَّه يُجعل فيه الشَّيئان كالشيء الواحد، ودليل تركيب (لا) مع اسمها أنَّه إذا فَصَلَ بينهما

فاصل أُعْرِبَ اسمها كقوله تعالى:﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[209]، فدلَّ على أنَّ التركيب حادث؛ إذ الفصل يزيل البناء، والاتصال يلزم البناء.

2- إنَّ قولك: لا رجلَ في الدار، كلام يتضمَّن معنى الحرف، فصار مبنيًّا كبناء (أينَ) و(كيفَ)، إذْ التقدير: "لا من رجلٍ في الدار" فحذفت (من) من اللفظ تخفيفًا؛ لأنَّ (من) موضوعة لبيان الجنس، والنفي للجنس هنا كله؛ لأنَّ (لا) هنا لا تنفي الجنس بنفسها، واذا تضمّن الاسم معنى الحرف بُنِيَ.

3- إنَّ اسمها المفرد لو كان معربًا هنا لكان منوّنًا؛ لأنَّ التنوين تابع للإعراب، والتنوين يمتنع اجتماعه مع المعرف بـــ(أل) والممنوع من الصرف والإضافة، وهذا ليس موجودًا هنا، فعدم التنوين في اسمها تعيّن البناء.

4- إنَّ اسمها المفرد لو كان معربًا لكان بفعل محذوف على تقدير: لا أجدُ أو لا أرى رجلًا في الدار، وهذا ليس جائزًا؛ لأنَّ قولك: "لا إله إلّا الله" لأصبح المعنى على التقدير: (لا أجدُ إلهًا إلَّا الله) فكان النفي منسوبًا لوجدانك، وليس هذا المعنى المطلوب.

الثاني: مذهب الكوفيّين[210] والزجّاج[211] والسيرافي[212]: ذهبوا إلى أنَّ اسم (لا) النافية للجنس إنْ كان مفردًا نكرةً فهو معرب منصوب بها؛ لأنَّه اسمها، وتبعهم في ذلك ابن آجروم[213]، **واحتجوا لإعرابه بأنْ قالوا[214]:**

1- إنَّ الاسم اكتفى بـــــ(لا) من الفعل فأغنته، إذْ التقدير في قولك: لا رجل في الدار، أي: لا أجد رجلًا، فاكتفوا بـــــ(لا) من الفعل وكان هو العامل، ولمّا اكتفوا بها نصبت الاسم المفرد النكرة، وحذفوا التنوين تخفيفًا.

2- إنَّ (لا) قد تأتي بمعنى (غير) كقولك: زيدٌ لا عاقلٌ، فالتقدير: غير عاقل، فلمّا أتتْ (لا) ههنا بمعنى (ليس) –معنى النفي– نصبوا بها؛ ليخرجوها عن التي بمعنى (غير).

3- إنَّه يجوز العطف على اسمها اسمًا معربًا منصوبًا منوّنًا، كقولك: لا رجلَ ولا غلامًا في الدار، فلمّا جاز ذلك دلَّ على أنَّه معرب منصوب.

4- إنَّ خبر (لا) معرب ليس مبنيًّا، وعمل (لا) واحد في الاسمين.

5- إنَّه لو كان مبنيًّا لبُنِيَ على حركة غير الفتح؛ لأنَّ (لا) عاملة، فوجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب كالضمة كما في (قبلُ وبعدُ) بعد عروض البناء لهما.

وأكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين تابعوا جمهور البصريين في هذه المسألة، منهم: ابن بابشاذ[215]، والزمخشري[216]، وابن الخشاب[217]، والجزولي[218]، وغيرهم[219].

أمَّا رأي ابن مالك في هذه المسألة: فقد تابع جمهور البصريين أيضًا، وذلك من خلال ما صرّح به في نصه المتقدّم، وكذلك ما صرّح به في كتبه: (التسهيل)[220] و(شرح التسهيل)[221] و(شرح عمدة الحافظ)[222] و(شرح الكافية الشافية)[223] و(الألفية)[224].

والذي يراه الباحث أنَّ مذهب جمهور البصريين هو الراجح؛ لمَا ساقوه من أدلة وحجج تضمنت القياس على بناء بعض الأسماء والحروف المبنية مثل: (أين وكيف) وغيرهما ممَّا أعطى مذهبهم رجحانًا على غيره من الآراء.

المسألة التاسعة: توكيد الفعل المضارع بالنون المنفي بـــ(لا)

اختلفت آراء النحويين في مسألة جواز توكيد الفعل المضارع بالنون المسبوق بـــ(لا) النافية على رأيين[225]، وقد جزمَ ابن مالك في كتابه: (سبك المنظوم) بصحة جواز توكيد الفعل المضارع بالنون المسبوق بـــ(لا) النافية وذلك من خلال حديثه عنها إذْ قال: **"للتوكيد نونان، خفيفةٌ وثقيلةٌ تلحقان الفعل المستقبل المثبت في القسم وجوبًا، وفي الطلب والشرط بـــ(إمَّا) جوازًا، والنفي بـــ(لا) كالنَّهي على الأصح"[226]. وهذا تفصيل المسألة:**

الرأي الأول: منع جمهور النحويين توكيد الفعل المضارع بالنون إذا سُبِقَ بـــ(لا) النافية، وما جاء منه عدّوه نادرًا أو شاذًا أو ضرورة[227].

الرأي الثاني: أجاز ابن جني[228] توكيد الفعل المضارع بالنون المسبوق بـــ(لا) النافية تشبيهًا لها بـــ(لا) الناهية وحملًا لها في اللفظ، وتبعه ابن الأثير[229]، وابن الناظم[230]، وأبو حيان[231]، وابن الوردي[232]، والمرادي[233]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾[234]، فجعلوا (لا) هنا نافية وأُكِّدَ الفعل (تُصِيْبَنَّ) بالنون بعدها؛ تشبيهًا لها بالناهية، وقوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾[235]، وقوله تعالى:﴿لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[236]، وبقول النمر بن تولب العكلي:

"فَلَا الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلحِيَنَّهَا وَلَا الضَّيفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ"[237]

إذْ أكَّدَ الشاعر قوله: (تُلحِيَنَّهَا) الفعل المضارع بالنون وقد سبقته (لا) نافية رغم انفصالها عنه ولم تتصل به مباشرة[238]، وبقول الشاعر:

"فلا ذا نعيمٍ يُتْرَكَنْ لنعيمه وإنْ قال قَرِّظْني وخُذْ رشوةً أبى
ولا ذا بيئسٍ يُتركنَّ لبؤسه فينفعَه شكوٌ إليه إن اشْتكـــــــــــــى"[239]

إذْ أكَّدَ الشاعر قوله: (يُتْرَكَن) الفعلين المضارعين في البيتين بالنون وقد سبقته (لا) نافية رغم انفصالها عنه ولم تتصل به مباشرة[240]، وبقول الشاعر:

"فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ"[241]

إذْ أكَّدَ الشاعر قوله: (أَكُونَنْ) الفعل المضارع بالنون وقد سبقته (لا) نافية متصلة به مباشرة[242].

وتأوَّلَ المانعون الآية الكريمة التي احتجَّ بها الآخرون: وهي: (لا تُصِيْبَنَّ) على أنَّها نهيٌ بعد أمر، وهذا ما قال به الفرّاء[243] والأخفش[244] والزجَّاج[245] عند حديثهم عنها.

أمَّا رأي ابن مالك في هذه المسألة: فقد تابع ابن جني في جواز توكيد الفعل المضارع بالنون المسبوق بـــ(لا) النافية وذلك من خلال نصه المتقدّم الذي صرّح به وما صرّح به أيضًا في كتبه: (التسهيل)[246] و(شرح التسهيل)[247] و(شرح عمدة الحافظ)[248] و(شرح الكافية)[249] وصرّح في (الألفية) بأنَّه قليل[250].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن جني ومن تبعه هو الراجح؛ لوجود الشواهد السماعية من آي القرآن الكريم والشواهد الشعرية التي تقوي مذهبهم وتجعله راجحًا لا مرجوحًا.

الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها:

الحمد لله الذي أنعمَ علينا بفضله وجوده أنْ منَّ علينا بإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على أكرم رسله وأنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنني في ختام هذا الجهد المتواضع أسطر أبرز ما نتجَ من هذا البحث من نتائج توصلت إليها، وهي:

1- اختلف القول عند ابن مالك في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف على ثلاثة أقوال مبسوطة في كتبه، وهي: القول بالمنع موافقةً للبصريين، والقول بالجواز موافقةً للكوفيين، والقول بضعف التقديم.

2- وافق ابن مالك مذهب البصريين في أنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وقد التزم هذا القول أيضًا في كتابه: (التسهيل).

3- صرّح ابن مالك بأنَّ (إمَّا) المكررة المسبوقة بـــــ(واو) ليست عاطفة، وأنَّها تأتي لتؤدي معاني عدة منها: الشك والتخيير والإبهام وغيرها، وقد اعتمد القياس على (لا) قياسًا للنظير بالنظير.

4- اختلف القول عند ابن مالك في مسألة اتصال (ما) بـــــ(نعم وبئس) على قولين: أمَّا القول الأول: فهو أنَّ (ما) معرفة تامة وهي الفاعل، وهو بذلك يوافق سيبويه ومن وافقه، أمَّا القول الثاني: فهو أنَّ (ما) نكرة غير موصوفة في محل نصب تمييز مفسر، وهو بذلك يتابع الأخفش ومن وافقه.

5- وافق ابن مالك البصريين في مسألة بناء اسم (لا) قياسًا على حرف الاستغراق؛ لتضمن معناه، لذلك حكم على بناء اسم (لا) بالأصح.

6- وافق ابن مالك البصريين أيضًا في مسألة عامل نصب المفعول معه وصرّح بأنَّه منصوب بالفعل الذي قبله، والذي قوّاه الواو، موافقًا بذلك ما ذهب إليه سيبويه.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي –القاهرة، ط1، (1418هـ).

2- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (1420هـ).

3- الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

4- إعراب القرآن للنحاس: أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت 338ه)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ).

5- ألفية ابن مالك: جمال الدين ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، دار التعاون، (1431هـ).

6- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان ابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت، (1409هـ).

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، (1424ه).

8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد بن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

9- الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، (1389هـ).

10- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر ابن الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1390هـ).

11- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، (1406 هـ).

12- التبصرة والتذكرة: أبو محمد الصّيمري (ت 436ه)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر–دمشق، ط1، (1402ه).

13- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، (1406هـ).
14- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط1، (1422ه).
15- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (1387هـ).
16- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، (1410هـ).
17- توجيه اللمع: أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخَبَّاز(ت 639ه)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ط2، (1428ه).
18- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ).
19- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، (1416هـ).
20- الجمل: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)، تحقيق: علي حيدر، امين مكتبة مجمع اللغة العربية في دمشق، (1392هـ).
21- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1413هـ).
22- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (1431هـ).
23- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق.
24- دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية– الدار النموذجية، ط1، (1432هـ).
25- ديوان النمر بن تولب العكلي: تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر–بيروت، ط1، (2000م).

26- ديوان عروة بن حزام: تحقيق: أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، (1961م).
27- ديوان قيس بن ذريح: اعتناء: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، (1425هـ).
28- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق.
29- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري (ت 328ه)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، (1412هـ).
30- سبك المنظوم وفك المختوم: جمال الدين ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: عدنان محمد سلمان، فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي، ط1، (1425ه).
31- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، (1420هـ).
32- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت688ه)، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، (1996م).
33- شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، (1402ه).
34- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1، (1977م).
35- شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1410هـ).
36- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، قدّم له: فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، (1419هـ).
37- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني-بغداد، (1397هـ).
38- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2008م).

39- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض- السعودية، ط1،(1420ه).
40- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط3، (1408هـ).
41- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء صاحب حماة (ت 732هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (2000م).
42- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: غازي مختار، وعبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط1، (1416هـ).
43- اللمحة في شرح الملحة: شمس الدين ابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، (1424ه).
44- مختصر النحو: أبو جعفر محمد بن سَعْدَان (ت231 هـ)، تحقيق: حسين أحمد، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية- ح26، (1426ه).
45- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد ابن الخشاب (ت 567ه)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (1392ه)
46- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر-دمشق – دار المدني، جدة، ط1، (1405 هـ).
47- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسنونة الدمشقي، المكتبة العصيريّة، صيدا-بيروت.
48- معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1411هـ).
49- معاني القرآن للفرّاء: أبو زكريا الفرّاء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف، محمد علي، عبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.
50- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب-بيروت، ط1، (1408هـ).
51- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، (1985م).

52- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت –لبنان، ط1، (1993م).
53- المقتصد في شرح الايضاح: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام- دار الرشيد للنشر (1982م).
54- المقتضب: أبو العباس المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق، عالم الكتب- بيروت.
55- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى الجزولي (ت 607هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.
56- المقرَّب: أبو الحسن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، (1392ه).

(1) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 158/3، والمفصل في صنعة الإعراب: 172، والانصاف: 579/2.

(2) سبك المنظوم وفك المختوم: 82.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 257/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 159/3، والانصاف: 579/2.

(4) الجمل في النحو: 188.

(5) الكتاب: 390/2.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 257/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 159/3، والانصاف: 579/2.

(7) الكتاب: 2/ 390-391

(8) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 172، والانصاف: 579/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 329/2.

(9) ينظر: الأصول في النحو: 125/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 158/3، والانصاف: 579/2.

(10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 167/1، ومغني اللبيب: 644، وشرح التصريح: 314/1.

(11) ينظر: ارتشاف الضرب: 951/2، والتذييل والتكميل: 287/2، ومغني اللبيب: 645.

(12) ينظر: التذييل والتكميل: 287/2، ومغني اللبيب: 645، والمساعد: 119/1.

(13) سورة الأنفال، من الآية: 32.

(14) سورة سبأ، من الآية: 6.

(15) معاني القرآن للفراء: 409/1.

(16) ينظر: معاني القرآن للفراء: 104/1، و248/1، و37/3.

(17) سورة البقرة، من الآية: 5.

(18) إيضاح الوقف والابتداء: 493/1.

(19) ينظر رأيهما في: شرح الكافية الشافية: 245/1، ومغني اللبيب: 645، وتمهيد القواعد: 571/1.

(20) ينظر: ارتشاف الضرب: 958/2، والتذييل والتكميل: 300/2، ومغني اللبيب: 645.

([21]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 348/1، وتفسير الطبري: 508/13.

([22]) الجمل في النحو: 189.

([23]) الكتاب: 393/2.

([24]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 37/3، وإعراب القرآن للنحاس: 80/4، ولم أقف عليها في كتب القراءات.

([25]) سورة الزخرف، من الآية: 76.

([26]) ينظر: الجمل في النحو: 190، والدر المصون: 518/4، ولم أقف على قارئها.

([27]) سورة المائدة، من الآية: 117.

([28]) ينظر: الجمل في النحو: 190، والتذييل والتكميل: 302/2، ولم أقف على قارئها.

([29]) سورة الكهف، من الآية: 39.

([30]) ينظر: الدر المصون: 595/5، واللباب في علوم الكتاب: 504/9، ولم أقف عليها في كتب القراءات.

([31]) سورة الأنفال، من الآية: 32.

([32]) ينظر: الدر المصون: 531/10، واللباب في علوم الكتاب: 488/19.

([33]) سورة المزمل، من الآية: 32.

([34]) الشاهد في ديوانه: 50، وهو من شواهد: الجمل في النحو: 190، والكتاب: 393/2، والمقتضب: 105/4.

([35]) الشاهد بلا نسبة في: الجمل في النحو: 190.

([36]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 496/1.

([37]) ينظر: التخمير: 2/ 163.

([38]) ينظر: الجنى الداني: 351.

([39]) ينظر: مغني اللبيب: 463.

([40]) ينظر: شرح التصريح: 314/1، وهمع الهوامع: 275/1، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 513/1.

([41]) ينظر: التسهيل: 29.

([42]) سبك المنظوم وفك المختوم:94-95.

([43]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 376/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 331/1، والتذييل والتكميل: 110/4، وتمهيد القواعد: 1054/2.

([44]) سورة آل عمران، من الآية: 91.

([45]) سورة آل عمران، من الآية: 21.

([46]) ينظر: التخمير: 279/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 253/1، والتذييل والتكميل: 110/4.

([47]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 47.

([48]) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 479/2، والتخمير: 279/1، وتمهيد القواعد: 1057/2.

([49]) ينظر: الأصول في النحو: 168/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 310/3، واللباب في علل البناء والإعراب: 421/1.

([50]) سورة الجمعة، من الآية: 8.

([51]) سورة البروج، من الآية: 10.

([52]) الكتاب: 103/3.

([53]) سورة النساء، من الآية: 16.

([54]) سورة النساء، من الآية: 97.

([55]) سورة النساء، من الآية: 97.

([56]) معاني القرآن للأخفش: 87/1.

([57]) شرح الكافية الشافية: 379،378/1.

([58]) سورة التوبة، من الآية: 63.

([59]) سورة الأنعام، من الآية: 54.

([60]) معاني القرآن للأخفش: 131،132/1.

([61]) ينظر: التسهيل: 51.

([62]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1353/3، وتوضيح المقاصد والمسالك: 645/2، وشرح ابن عقيل: 171/2.

([63]) سبك المنظوم وفك المختوم: 125.

([64]) ينظر: الأصول في النحو: 122،159/1، والإيضاح في علل النحو: 56، وشرح الكتاب للسيرافي: 16/1، والانصاف: 190/1.

([65]) الكتاب: 12/1.

([66]) المصدر السابق: 12/1.

([67]) ينظر: الايضاح في علل النحو: 56–59، وشرح الكتاب للسيرافي: 16/1–44، وعلل النحو: 305–306، والانصاف: 191/1–192، وشرح المفصل لابن يعيش: 272/1–273.

([68]) ينظر مذهب الكوفيين في: الايضاح في علل النحو: 56، والانصاف: 190/1، والبديع في علم العربية: 14/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 273/1.

([69]) سورة الأنبياء، من الآية: 8.

([70]) معاني القرآن للفراء: 199/2.

([71]) سورة المطففين، من الآية: 24.

([72]) معاني القرآن للفراء: 248/3.

([73]) الإيضاح في علل النحو: 56.

([74]) ينظر: الايضاح في علل النحو: 60–61، وشرح المفصل لابن يعيش: 273/1، والتذييل والتكميل: 137/7.

(75) ينظر مذهبه في: ارتشاف الضرب: 1353/3، وتوضيح المقاصد والمسالك: 645/2، وشرح ابن عقيل: 171/2، وتمهيد القواعد: 1816/4، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 468/1.

(76) ينظر: التذييل والتكميل: 139/7، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 178/2.

([77]) ينظر: علل النحو: 305.

([78]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 393/2.

([79]) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 190،189.

([80]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 44/1.

([81]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 272/1، وأمالي ابن الحاجب: 734/2، واللمحة في شرح الملحة: 115/1، والكناش: 123/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 645/2.

(82) ينظر: شرح الكافية الشافية: 654/2.

(83) ينظر: شرح التسهيل: 178/2.

([84]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 690.

([85]) ينظر: الانصاف: 200/1، وأسرار العربية: 145، واللباب في علل البناء والإعراب: 279/1–280، وشرح التسهيل لابن مالك: 248/2–250.

[(86)] سبك المنظوم وفك المختوم: 131.

(87) ينظر: الأصول في النحو: 209/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 195/2،196، والانصاف: 200/1.

(88) ينظر: اللمع: 61، والانصاف: 200/1.

(89) الكتاب: 297/1.

(90) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 195/2، واللمع: 61، وشرح المقدمة المحسبة: 322/2.

([91]) ينظر: الانصاف: 200/1، وأسرار العربية: 145.

([92]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 280/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 379.

([93]) ينظر: توجيه اللمع: 201.

([94]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 440/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 250/2، وارتشاف الضرب: 1484/3، والجنى الداني: 155، والمقاصد الشافية: 321/3.

(95) ينظر: الانصاف: 200/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 280/1، وتوجيه اللمع: 201.

([96]) سورة سبأ، من الآية: 10.

([97]) معاني القرآن للفراء: 121/1.

([98]) ينظر: معاني القرآن للفراء:473/1، و355/2.

([99]) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 52/1.

([100]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 473/1، والزاهر في معاني كلمات الناس: 52/1.

([101]) ينظر: الانصاف: 200/1.

([102]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 280/1.

([103]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 440/1، وارتشاف الضرب: 1484/3، والجنى الداني: 156.

([104]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 196/2.

([105]) ينظر: الانصاف: 200/1، وأسرار العربية: 145.

([106]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 280/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 379.

([107]) ينظر: توجيه اللمع: 200، وشرح المفصل لابن يعيش: 440/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 250/2، وارتشاف الضرب: 1484/3.

(108) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 196/2، والانصاف:200/1.

([109]) سورة سبأ، من الآية: 10.

([110]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 243/4.

([111]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 28/3، و400/3.

([112]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 250/2.

([113]) ينظر: شرح ابن الناظم: 206.

([114]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1485/3.

([115]) ينظر: تحرير الخصاصة: 304/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 664/2، وإرشاد السالك: 377/1، والمقاصد الشافية: 321/3، وشرح شذور الذهب للجوجري: 443/2.

([116]) المقتصد في شرح الإيضاح: 659/1.

([117]) ينظر: دلائل الإعجاز: 9.

([118]) الجمل: 20

([119]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 309/2–310.

(120) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: 83.

(121) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 183–184.

(122) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 63.

(123) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 259–260، واللباب في علل البناء والإعراب: 279/1–280، وتوجيه اللمع: 201، وشرح المفصل لابن يعيش: 440/1.

([124]) ينظر: التسهيل: 99.

([125]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 250/2.

([126]) ينظر: ألفية ابن مالك: 191.

([127]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 402/1.

([128]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1579/3، وتوضيح المقاصد والمسالك: 705/2، والمساعد: 21/2.

([129]) سبك المنظوم وفك المختوم: 137.

([130]) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 214– 251، وشرح الكتاب للسيرافي: 452/2.

([131]) الكتاب: 124/2.

([132]) المقتضب: 171/4.

([133]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 291/1.

([134]) ينظر: الكناش: 185/1.

([135]) ينظر: أوضح المسالك: 266/2.

([136]) ينظر: المقتضب: 171/4، والأصول في النحو: 215/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 452/2، وأمالي ابن الحاجب: 399/1–400.

([137]) ينظر رأيهم في: ارتشاف الضرب: 1579/3، والمساعد: 21/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 705/2، وشرح التصريح: 591/1، ولم أقف على رأيهم في كتبهم فيما أطلعت عليه من المصادر.

([138]) ينظر رأيهم في: شرح الكتاب للسيرافي: 452/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 337/2، وارتشاف الضرب: 1579/3، والمساعد: 21/2، ولم أقف على رأيهم في كتبهم فيما أطلعت عليه من المصادر.

([139]) سورة سبأ، من الآية: 28.

([140]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 337/2.

([141]) الشاهد بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: 338/2، وشرح ابن الناظم: 236، والمساعد: 21/2.

([142]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 338/2.

([143]) الشاهد منسوب إليه في: مجمع الأمثال: 221/2، والمقاصد النحوية: 1123/3، ولم أقف على ديوانه.

([144]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 338/2.

([145]) ينظر: ديوانه: 50، والبديع في علم العربية: 119/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 338/2.

([146]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 338/2.

([147]) الشاهد منسوب إليه في: عيون الأخبار: 354/1، والتذكرة الحمدونية: 24/2، والدر الفريد: 220/2، وينسب لغيره.

([148]) ينظر: البديع في علم العربية: 199/1، والتذييل والتكميل: 73/9.

([149]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 744/2.

([150]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 337/2.

([151]) ينظر: الألفية: 200.

([152]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 426/1.

([153]) ينظر: التسهيل: 110.

([154]) ينظر: المساعد: 22/2.

([155]) ينظر: ارتشاف الضرب: 2044/4، وتوضيح المقاصد والمسالك: 919/2، والمساعد: 121/2.

([156]) سبك المنظوم وفك المختوم: 158.

([157]) ينظر: الكتاب: 73/1، و156/3.

([158]) ينظر رأيه في: معاني القرآن للفراء: 57/1، وإيضاح الوقف والابتداء: 336/1.

([159]) ينظر: المقتضب: 175/4.

([160]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 356/1-357.

([161]) ينظر: رأيه في: شرح الكافية الشافية: 1111/2، وشرح ابن الناظم: 336، ولم أقف على رأيه في كتبه.

([162]) ينظر: مغني اللبيب: 390-391

([163]) ينظر: العدة في إعراب العمدة: 262/1.

([164]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 58/1.

([165]) ينظر: الأصول في النحو: 121/1.

([166]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 392/3

([167]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 58/1.

([168]) ينظر: ارتشاف الضرب: 2044/4، وتوضيح المقاصد والمسالك: 919/2، والمساعد: 121/2.

([169]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 39/1.

([170]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 172/1-173.

([171]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 68/1.

([172]) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 399/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: 110/1.

([173]) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 362.

([174]) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 161.

([175]) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 284.

([176]) ينظر: شرح المفصل لان يعيش: 398/4، والكافية في علم النحو: 50، والتذييل والتكميل: 94/10.

([177]) ينظر: التسهيل: 126.

([178]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 9/3–12.

([179]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 782/1–784.

([180]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1111/2.

([181]) ينظر: الألفية: 244.

([182]) إعراب القرآن للنحاس: 68/1.

([183]) ينظر: البديع في علم العربية: 368/1، وشرح الكافية الشافية: 1226/3، وأوضح المسالك: 343/3.

([184]) سبك المنظوم وفك المختوم: 177.

([185]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 260/1.

([186]) ينظر: التبصرة والتذكرة: 138/1.

([187]) ينظر: رصف المباني: 100، والتخمير: 82/4.

([188]) ينظر: رصف المباني: 100، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1012/2، والمقاصد الشافية: 133/5.

([189]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1226/3، وشرح ابن الناظم: 380، وأوضح المسالك: 343/3.

([190]) ينظر: التبصرة والتذكرة: 138/1.

([191]) ينظر: المقرب: 229، وشرح الجمل لابن عصفور: 174/1، وشرح الكافية الشافية: 1226/3.

([192]) ينظر رأيه في: الجنى الداني: 529، ومغني اللبيب: 84، وهمع الهوامع: 208/3.

([193]) ينظر رأيه في: شرح الكافية الشافية: 1226/3، وشرح ابن الناظم: 380، وأوضح المسالك: 344/3، ولم أقف على رأيه في كتبه.

([194]) ينظر رأيه في: البديع في علم العربية: 368/1، ولم أقف على رأيه في كتبه.

([195]) ينظر: الأصول في النحو: 27/1.

([196]) ينظر: الإيضاح العضدي: 289.

([197]) ينظر: معاني الحروف: 187.

([198]) ينظر: المقرب: 229، وشرح الرضي على الكافية: 404/4، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1012/2، وشرح قطر الندى: 308، وتمهيد القواعد: 3481/7.

([199]) ينظر: الإيضاح العضدي: 289، وشرح الجمل لابن عصفور: 174/1، وشرح الكافية الشافية: 1226/3.

([200]) ينظر: التسهيل: 174.

([201]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 344/3.

([202]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 607/1.

([203]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1226/3.

([204]) ينظر: الانصاف: 302/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 362، وتوجيه اللمع: 158، وشرح المفصل لابن يعيش: 263/1-264.

([205]) سبك المنظوم وفك المختوم: 188.

([206]) ينظر: الكتاب: 274/2، ومعاني القرآن للأخفش: 25/1، والمقتضب: 358/4، والأصول في النحو: 66/2.

([207]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 69/1-338، و288/3، وشرح الكتاب للسيرافي: 16/3.

([208]) ينظر: الانصاف: 303/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 363، واللمحة في شرح الملحة: 489/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 263/1.

([209]) سورة الصافات، من الآية: 47.

([210]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 120/1-121-440، ومختصر النحو لابن سعدان: 71، والزاهر في معاني كلمات الناس: 12/1- 54، وإيضاح الوقف والابتداء: 141/1-487-489.

([211]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 69/1-338- 288/3.

([212]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 16/3.

([213]) ينظر: الآجرومية: 21.

([214]) ينظر: الانصاف: 302/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 365، واللباب في علل البناء والإعراب: 229/1، والجنى الداني: 219،وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 561/1.

([215]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 277/1.

([216]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 104.

([217]) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 110.

([218]) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 218.

([219]) ينظر: التخمير: 497/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 264/1، وأمالي ابن الحاجب: 412/1، واللمحة في شرح الملحة: 498/1، والكناش: 206/1.

([220]) ينظر: التسهيل: 67.

([221]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 59/2.

([222]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 255/1.

([223]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 522/1.

([224]) ينظر ألفية ابن مالك: 159.

([225]) ينظر: البديع في علم العربية: 663/1، وارتشاف الضرب: 656/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1177/3.

([226]) سبك المنظوم وفك المختوم: 207.

([227]) ينظر: ارتشاف الضرب: 656/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1177/3، والمساعد: 668/2.

([228]) ينظر: الخصائص: 111/3-113.

([229]) ينظر: البديع في علم العربية: 664/1.

([230]) ينظر: شرح ابن الناظم: 443.

([231]) ينظر: البحر المحيط: 304/5.

([232]) ينظر: تحرير الخصاصة: 582/2.

([233]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1178/3.

([234]) سورة الأنفال، من الآية: 25.

([235]) سورة النمل، من الآية: 18.

([236]) سورة الأعراف، من الآية: 27.

([237]) الشاهد في ديوانه: 105، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: 1404/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 210/3، وشرح ابن الناظم: 433.

([238]) ينظر: ارتشاف الضرب: 657/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1178/3، والدر المصون: 590/5.

([239]) الشاهدان بلا نسبة في: ارتشاف الضرب: 657/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1178/3، والدر المصون: 590/5.

([240]) ينظر: المصادر السابقة.

([241]) الشاهد بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: 328/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 824/2، والمقاصد النحوية: 1382/3.

([242]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 328/1.

([243]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 407/1.

([244]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 347/1.

([245]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 410/2.

([246]) ينظر: التسهيل: 216.

([247]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 210/3.

([248]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 328/1.

([249]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1403/3.

([250]) ينظر: ألفية ابن مالك: 293.